

مآزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة(*)

مايكل هيدسون

استاذ العلاقات الدولية، وأستاذ كرسي

سيف غباش للدراسات العربية -

جامعة جورج تاون الأمريكية.

مقدمة

انقضت أربع سنوات منذ أن اقترح الرئيس الإيراني محمد خاتمي «حواراً بين الحضارات»، مع ذلك تبدو الفترة التي انقضت منذئذ أطول كثيراً. والحقيقة أنه في عام واحد منذ ١١ أيلول/سبتمبر أظلم المزاج العالمي، والآن يبدو عقد التسعينيات من القرن الماضي بمثابة الهدوء الذي سبق العاصفة. وباعتبار الولايات المتحدة الفاعل الأقوى حتى الآن، فيما وصفه الرئيس بوش الأب بنظام عالمي جديد ذكي، وقد تعرضت لهجوم قاس استهدف مراكز قوتها ذاتها، فإنها ترد بمزيج من الخوف والغضب والخطورة على عالم أصبح فجأة عالماً خطيراً، وعلى عدو غير محدد تحديداً جيداً، قادر على التوغل إلى أقوى قوة عسكرية عرفها العالم على الإطلاق. وعلى الرغم من أن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر كانت بالفعل مروعة فإنها أتاحت فرصة للولايات المتحدة لبلوغ تعاطف عالمي مع هدف التصدي المشترك لقضايا الإرهاب فوق القومي.

ولعله كان من الممكن صياغة وتأسيس مقاربة تعاونية تتزود بالمعلومات بواسطة الحوار، إلا أنه لسوء الطالع فإن هذه الفرصة - في رأيي - قد ضاعت، والحوار استبدل بمونولوج فردي. إن إدارة أمريكية، وإن تكن منقسمة على نفسها داخلياً، تبدو قد مالت نحو اليمين المتطرف، يدفعها شعور الضحية بصوابيتها، وتبدو مستعدة لاستخدام قدراتها العسكرية ذات الذراع الطويلة لخوض حرب بلا حدود ضد عدو يقال إنه يكاد يكون موجوداً في كل مكان تقريباً (في ٨٠ بلداً بحسب تقدير الإدارة) وهو - مع ذلك - عدو تبقى قيادته منفلة.

(*) تمثل هذه الورقة تنقيحاً لورقتين مدمجتين قدمت أولاهما إلى المؤتمر عن «الإرهاب الدولي، الولايات المتحدة والعالم العربي» الذي عقد في جامعة إكستر (بريطانيا) في ١٤ - ١٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢، والثانية إلى المؤتمر الدولي عن «استمرار الحوار بين الحضارات - بعد ١١ أيلول/سبتمبر» في جامعة جنوب الدانمارك، مدينة أودينز في ٣٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

لقد كان مصطلح «الامبراطورية» - إلى أن تم إحيائه على أيدي خبراء الدعاية من المحافظين الجدد - يبدو اصطلاحاً طريفاً ينطوي على مفارقة، يذكر بروما القديمة والامبراطوريات التي هوت التي كانت قائمة في القرنين التاسع عشر والعشرين. أما اليوم فإن فكرة الامبراطورية تناقش في الصحف ومصانع الفكر في واشنطن ونيويورك. غير أنه منذ ١١ أيلول/سبتمبر فإن دعاة «القوة الهادئة» كوسيلة لتمارس الولايات المتحدة نوعاً من السلطة اللينة والمُحسنة في عالم معولم يبدون قد أفسحوا الطريق للمثاليين المتشددين الذين لا يعتقدون فحسب بضرورة القوة - انفرادياً إذا لزم الأمر - بل يقترحون بسذاجة أن القوة وحدها لن تؤدي فحسب إلى إزالة الإرهاب العالمي، بل إنها ستخلق أيضاً ديمقراطيات ليبرالية مستقرة واقتصادات سوق مزدهرة في المناطق الجامعة مثل الشرق الأوسط، التي يبدو أنها مصدر «الشر» الذي أصابنا على نحو موجه للغاية.

أولاً: الحرب على الإرهاب والشرق الأوسط

حفزت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإدارة الأمريكية على محاولة صياغة «مبدأ» لفهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة المحفوف بالآخطار. فسعت - تحت تأثير منظورات المحافظين الجدد - لوضع استراتيجية تستطيع بواسطتها «الامبراطورية» الأمريكية أن «تنظم» عالماً استطاع فيه خصومها الخارجيون أن يهاجموا أكثر المواقع قرباً من القلب في الولايات المتحدة، وأن يوجهوا ضربات ساحقة لأكثر الرموز اعتزازاً لقوتها العالمية الاقتصادية والعسكرية. ولقد ألقى ريتشارد هاس مدير مكتب التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية خطاباً في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أشار فيه إلى أن «حقبة ما بعد الحرب الباردة» شكلت تحديات جديدة فوق قومية، وشكلت أيضاً تحديات تقليدية، ولم تعد الاستراتيجيات التقليدية الأقدم، استراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع، كافية بعد الآن. واقترح هاس مبدأ لـ «الإدماج»:

«إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن. إن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام في مناطق مقسمة، وكذلك التصدي للآخطار عبر القومية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه سيساعد على أن يجلب إلى العالم المعولم أولئك الذين كانوا قد استبعدوا في السابق. إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين. ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحاً يتشارك فيه الآخرون».

وبينما ذهب هاس إلى أن «نزعة التمسك إلى حد التشدد بالتحرك المتعدد الأطراف - أي العمل مع الآخرين في أنواع متباينة من التحالفات - ستكون جوهرياً، فإنه أصر أيضاً على... «أننا نستطيع وسنسلك منفردين حينما يكون ذلك ضرورياً. إن حقنا في

الدفاع عن أنفسنا ليس موضع تساؤل». المهمة تبدو - إذن - هي إقناع، وإذا اقتضى الأمر إجبار آخرين (سواء في إطار تحالف أو انفرادياً) على الالتزام بمبادئ النظام والتطور والعدل الدولية كما تعرّفها أمريكا. لاحظ هاس أيضاً «لقد رأينا تطوراً في الكيفية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى السيادة. فإذا ما عبرنا عنها ببساطة فإن السيادة لا تمنح حكومات شيكاً على بياض لتفعل ما تشاء داخل حدودها الخاصة... إن بلداناً تتأثر بدول تحرض على الإرهاب أو توفر ملاذاً لإرهابيين دوليين، أو دول عاجزة عن السيطرة على إرهابيين يعملون من أراضيها، تملك الحق في القيام بعمل لحماية مواطنيها». وفي حين أن هاس لم يعقب على ما إذا كانت الحكومة الأمريكية ستقر أعمال تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، إلا أنه بدا يرسى الأساس لمبدأ يعتمد الاستباق العسكري. إن معظم البلدان التي تعرّفها إدارة بوش في الوقت الحاضر على أنها أهداف ممكنة لتدخل أمريكي هي بلدان في الشرق الأوسط. وقد خصّ العراق على وجه التحديد كهدف لعمل مبكر.

إنه من العسير بدرجة كافية تنفيذ هذا التفويض حتى في مناطق هادئة نسبياً (شبه مسؤول في إدارة ريغان السابقة هو تشستر كروكر التوسط المتعدد الأطراف في عالم معقد بأنه أشبه «برعي القطط»). وقد اتخذت قطاعات واسعة من الرأي العام الأوروبي موقفاً عميقاً في نقده لما يدعوه كثيرون نزعة الانفراد بالتدخل المتسمة بالخطورة لدى إدارة بوش في الوقت الحاضر. أما بالنسبة إلى منطقة تكسوها دول فاشلة ومجتمعات في حالة جمود، وعناصر للشر (على الأقل من منظور واشنطن) فإن الأمر مثبط للمهمة بدرجة أبعد كثيراً. فهل يمكن الجمع بين سياسات عسكرية تؤكد على الضربة الاستباقية، وبين استراتيجيات دبلوماسية تبني تحالفات وتعمل للمحافظة عليها؟ أولاً، دعونا ننظر إلى الأمر على الصعيد العسكري. إن جِدّة الوضع تكمن في ظهور فنون حرب ما بعد الحداثة غير المتناسقة: دول من طراز

إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالمياً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية.

الدولة الوستفالية(*) ضد شبكات عابرة للقومية، وسلاح التساوي التكنولوجي الذي يستخدمه الإرهاب - القائم على تقانة منخفضة وتكاليف زهيدة - والذي سجل نجاحات مهمة ضد الولايات المتحدة والحكومات الصديقة لها في الشرق الأوسط. ويضيف توفر أسلحة الدمار الشامل لمن يريد الحصول عليها عامل تعقيد إضافي. ويقترح المنظرون العسكريون الأمريكيون - أمثال رونفيلت (Ronfeldt) وأركيلا (Arquilla) - كيفية خوض «حروب الشبكات» باستخدام شبكات لمحاربة شبكات.

(*) تعبير يستخدم في النظرية السياسية للدلالة على الدولة بمفهومها التقليدي: المستقلة ذات السيادة حيث لا سلطة تلو عليها في علاقاتها الداخلية والخارجية، وحيث يسود مبدأ تكافؤ السيادة بين كافة الدول بصرف النظر عن حجمها أو اتساعها أو قوتها. ويرجع النظام الوستفالي في جذوره التاريخية، إلى عام ١٦٤٨ الذي شهد نهاية حرب الثلاثين عاماً في أوروبا بتوقيع «صلح وستفاليا». ويعد هذا الصلح بمثابة بداية أول نظام عالمي «حديث» في أوروبا، والذي لا تزال معظم أركانه قائمة في القانون الدولي (المحرر).

ثانياً، إننا نحتاج لأن ننظر حتى إلى ما هو أصعب، وهو البعد الدبلوماسي. إن الإدارة الأمريكية تزعم الآن أن «القاعدة» وغيرها من المجموعات الإرهابية تعمل الآن في أكثر من ٨٠ بلداً، وتفيد التقارير الإخبارية أن واشنطن تستهدف الآن لغرض عملياتها السرية منظمات إرهابية في جميع أنحاء العالم تتجاوز كثيراً «القاعدة»، وتشمل على سبيل المثال «حزب الله»^(١). والأمر الواضح للجميع أن تعاون حكومات ومجموعات اجتماعية أخرى هو ضروري لكي تنجح «الحرب على الإرهاب». لكن كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنجز هذا في المنطقة «الخطر»، الشرق الأوسط، بخاصة حينما تكون جوانب أخرى معينة من سياساتها تلقى معارضة قوية من جانب النخب الحاكمة والرأي العام في المنطقة على السواء؟ لقد حدد سرد الأحداث السياسية في الشرق الأوسط في القرن العشرين الصراع ضد الامبريالية والاستعمار من أجل تحقيق الاستقلال والسيادة والتنمية القومية، وكما لاحظنا، فإن الباحثين في عقد الستينيات كانوا يدركون أن هذا «النظام الدولي الخاضع» قد أظهر بالفعل استقلالاً ذاتياً إزاء الدولتين العظميين. فهل نشهد - ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين - عودة إلى الوضع «الساذج» تحت رعاية دولة عظمى مفردة لا تتحداها أخرى؟ لا أظن الأمر كذلك. وإذا صح أنه ليس كذلك فإن السياسات تبقى مهمة، وستواجه الدبلوماسية الأمريكية تحديات هائلة عند محاولة تنفيذ مبدأ «الإدماج» الجديد في الشرق الأوسط. فكما لاحظ روجر أوين(*) مرة - وكان يفكر بتجربة بريطانيا: «يتعين على الحكام الامبرياليين أن يتكيفوا مع حقيقة كونهم لا يحظون بشعبية». ولكن متى يبدأ انعدام الشعبية في التدخل بأمر حفظ السلام الامبريالي؟

المهمة تبدو إذاً هي إقناع، وإذا اقتضى الأمر إجبار آخرين على الالتزام بمبادئ النظام والقوة والعدل الدولية كما تعترفها أمريكا.

تاريخياً فإن الامبراطوريات الناجحة كانت تدين بنجاحها لقدرتها على أن تحكم في سلام واستقرار لحقب زمنية طويلة. كانت بحاجة لأن تفعل ما هو أكثر من مجرد كسب الحروب. لقد حكمت الامبراطورية العثمانية الكثير من بلدان هذه المنطقة لزمان طويل للغاية تحت شعار

«السلام الإسلامي» (Pax Islamica) - وهو مزيج من السلطة الدينية والقدرة البيروقراطية. كما سيطرت بريطانيا على كثير منها تحت شعار «السلام البريطاني» (Pax Britannica) - حيث جمعت إلى السلطة الأخلاقية لـ «الحضارة الغربية» السلطة القضائية للإدارة الاستعمارية. فهل تستطيع الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تشيد «سلاماً أمريكياً» (Pax Americana) عن طريق استخدام أدواتها للضربات الاستباقية العسكرية و«الإدماج» السياسي - الدبلوماسي؟ وبشكل خاص، كيف يمكن لها أن «تدير» مناطق العرب والمسلمين «الصعبة المراس»؟ لكي نحاول وننجح في الرد على هذا السؤال

Washington Post, 16/6/2002.

(١)

(*) روجر أوين (Roger Owen) أستاذ التاريخ في مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة هارفرد الأمريكية (المحرر).

نحتاج إلى التأمل في ثلاث سمات جديدة وفريدة للحقبة الحاضرة: العولة، والغليان الاقليمي في الشرق الأوسط، وطبيعة الامبراطورية الأمريكية نفسها.

١ - تقويم عامل العولة

لقد برزت العولة كمروسة مفاهيمية لفهمنا لعالم ما بعد الحرب الباردة. وقد سنّ العالم العربي الآن مصطلح العولة بالعربية للدلالة عليه. ويشير المفهوم إلى «المستويات المتزايدة للتبعية المتبادلة بين أطراف تفصل بينها مسافات شاسعة»، على طول أبعاد اقتصادية وثقافية وبيئية وسياسية^(١).

ستواجه الدبلوماسية الأمريكية تحديات هائلة عند محاولة تنفيذ مبدأ «الإدماج» الجديد في الشرق الأوسط، وكما لاحظ روجر أوين: «يتعين على الحكام الامبرياليين أن يتكيفوا مع حقيقة كونهم لا يحظون بشعبية».

وثمة دليل كمي مقنع على قوة هذا التيار طوال عقد التسعينيات الماضي، على الرغم من المؤشرات التي ظهرت مؤخراً على تراجع له، نظراً إلى البطء الاقتصادي العالمي وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي المجالين الاقتصادي والبيئي يوحى تشبيه «القرية العالمية» بتبعية متبادلة معممة - مع إدراك ذاتي بوجودها - تربط دفعة واحدة الفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين في منطقة كالشرق الأوسط بالمجتمعات العالمية، وهي أيضاً تخفض المدى الذي يصل إليه قرار السلطات الحكومية ذات السيادة في مواجهة «نظم حكم» دولية تقع هي الأخرى - تحت نفوذ «الامبراطورية». أما في المجالين الثقافي والسياسي فإن التفرقة الشائعة في كتاب باربر الجهاد ضد عالم ماك (Jihad vs. Mcworld) تضع بالفعل قناعاً - حسب قول بامية (Bamy) ^(٢) - على تعايش غريب بين مؤسسات «تقليدية» مثل الدولة السعودية وتجهيزات التقانة الحديثة: التقليد هو أداة لتحقيق الحداثة. وبالمثل فقط لاحظ جون اندرسون - وآخرون - أن المنظمات الإسلامية العمومية قد انتهزت فرصة تقانات العولة مثل الانترنت لتقديم (أو ربما يتعين علينا أن نقول لتستعيد؟) نظاماً تقليدياً أسطورياً.

غير أن العولة يمكن أن تكون قوة تقسيم بقدر ما تكون قوة إدماج، ويبدو أن هذه هي الحالة في الشرق الأوسط. على الصعيد الحكومي قد يكون رؤساء دول بعينهم أكثر شعوراً بأنهم «في بيتهم» عندما يكونون في بيئة عالمية في عواصم العالم الرئيسية أكثر مما يشعرون بهذا الوثام وهم في عواصمهم ذاتها (يتذكر المرء هنا رئيس دولة عربية يستمتع بالخروج لتمضية أمسية في إحدى دور السينما في واشنطن). كذلك فإن شراكة المعلومات عبر الكمبيوتر بين وزراء الداخلية العرب (الآن، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ربما أصبحوا على اتصال متبادل، بدرجة أكبر مما كانوا عليه في أي وقت

Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], *Measuring* (٢) *Globalisation: The Role of Multinationals in OECD Economies = Mesurer la mondialisation: Le Poids des multinationales dans les économies de l'OCDE*, OECD Statistics (Paris: OECD, 1999), p. 56.

Benjamin R. Barber, *Jihad vs. Mcworld*, pp. 80-81.

(٣)

مضى، مع نظرائهم الأمريكيين والغربيين الآخرين) تصور الإدماج (التكامل) المعلوم في الفترة الأخيرة على صعيد الوكالات الحكومية والأمنية. مع ذلك فإن كثيرين من هؤلاء القادة الشرق أوسطيين و«الدوائر الحاكمة» المحيطة بهم، وإن كانوا موصولين سلوكياً بالفعل، ربما يكونون معزولين عن شعوبهم أكثر مما كانوا في أي وقت مضى. وبينما قد يكون هناك نمط جانبي مواز من الترابط بين المنظمات في المجتمع المدني الشرق أوسطي و«المجتمع المدني العالمي»، فإن الدليل على روابط مشاركة رأسية متنامية مع حكوماتهم، وإن كانت موجودة، ليست قوية بشكل خاص. إن مصطلح «الفصل الرقمي» يستولي على المسافة التي يرجح أن تزداد اتساعاً بين النخب والجمهير داخل دول راسخة. كما أنه يبدو أخذاً في الاتساع، نسبياً، بين مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا من ناحية، والولايات المتحدة والمجتمعات الصناعية ذات الثقافة العالية من الناحية الأخرى. فإذا كان صحيحاً أن «الجماهير» في الشرق الأوسط تترك بصورة متزايدة في المواقع الخلفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، فإن بإمكان المرء أن يتوقع أن يُستغل مستوى الاستياء من جانب بعض الشبكات المقاتلة التي تمتلك درجة عالية من الثقافة. ويأتي مصدر إضافي للتوتر من وعورة العولة عبر الطبقات الدنيا في الشرق الأوسط: ربما يكونون متروكين في مواقع خلفية إلا أنهم يمكن أن يروا أيضاً أنهم في مواقع خلفية: فالفضائيات التليفزيونية في كل مكان، ولكن وصلات الانترنت ليست كذلك. وليست كذلك أيضاً فرص اللحاق بالاقتصاد العالمي.

كيف أثّرت العولة في ميزان القوة السياسية - العسكرية في العالم، وكيف يؤثر هذا الميزان على الشرق الأوسط؟ يذهب هارت ونيفري - في محاولتهما التحريضية لتقديم نموذج للتعامل مع هذا السؤال - إلى أنه - نعم - ثمة «امبراطورية» جديدة، لكن - لا - ليست هي حكومة الولايات المتحدة. إننا لا نستطيع أن نفهم امبراطورية الحاضر، امبراطورية ما بعد الحرب الباردة، وعالم ما بعد الصناعة، مع الامبراطوريات الكلاسيكية في الفترة الحديثة. إذ يعرف كل فرد ماذا كانت الامبراطورية البريطانية وماذا كان على وجه التحديد المكان الذي كانت تحكم منه؛ فيمكن تقويم قوتها بمعايير تقليدية - حجمها، قدرة قواتها المسلحة، قدرتها المالية، وما إلى ذلك. وهما يصران على أن امبراطورية اليوم «لامركزية»:

«الامبراطورية ليست مكونة على أساس القوة ذاتها إنما على أساس القدرة على تمثيل القوة باعتبارها في خدمة الحق والسلام. إن كل تدخلات الجيوش الامبريالية تكون بطلب من طرف أو أكثر من الأطراف الضالعة في صراع قائم بالفعل. الامبراطورية لا تولد بإرادتها الذاتية إنما بالاحرى تستدعى إلى الوجود وتبنى على أساس مقدرتها على حل الصراعات... وإنّ المهمّة الأولى للامبراطورية هي توسيع مجال الإجماعات التي تدعم قوتها»^(٤).

Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, (٤) 2000), p. 15.

إن ثمة قيمة كبيرة في مقارنة تساعدنا على أن نفهم قدرة القوة «الامبريالية» المعاصرة على التغلغل ودهائها في عالم معولم. ومن المؤكد أن الطلاب الذين يدرسون سياسات الشرق الأوسط سيلاحظون الطريقة التي يلجأ إليها بعض المتصارعين في الصراعات المحلية - مثل الصراع العربي - الإسرائيلي - لالتماس تدخل أمريكي؛ لا ضرورة للزوارق الحربية. لكن من الممكن أن نغفر لعلماء السياسة من الطراز القديم إذا ما كانوا يجدون نوعاً من الحياء في الطريقة التي يرقص بها هارت ونيغري حول الواقع الطاغى لامبراطورية أمريكية جديدة مركزية في كل شيء. فكما لاحظ ستيفن بروتس ووليام وولفورث مؤخراً، تهيمن أمريكا على العالم بأي مقياس للقوة العسكرية والاقتصادية والتقنية - بدرجة تفوق كثيراً من حيث التناسب أي امبراطورية سابقة. وبهذا المعنى فإن «الولايات المتحدة هي البلد الذي يقع في الوضع الأفضل لاستغلال مزايا العولمة»^(٥)، فتجذب أنصبة لا تتناسب مع الواقع من القوة البشرية العالية التقنية والاستثمار الأجنبي المباشر. إن أمريكا - في مختلف الأحوال - هي مركز عالم العولمة اليوم.

إن الوضع العالمي الذي يتعين علينا اليوم أن نحله، والشرق الأوسط ضمنه، ليس فقط مختلفاً إنما هو أيضاً أكثر تعقيداً من العالم ذي القطبين، عالم الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، ذلك العالم الذي اعتدنا على دراسته. فحينما كانت بلدان

كانت بلدان الشرق الأوسط قطعاً على رقعة شطرنج يستغلها اللاعبان المتنافسان وربما كانت المنطقة أكثر استقراراً مما ستكون عليه تحت الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة.

الشرق الأوسط قطعاً على رقعة شطرنج يستغلها اللاعبان المتنافسان، كانت الصورة أبسط - وربما كانت المنطقة أكثر استقراراً مما ستكون عليه تحت الهيمنة الكاملة للولايات المتحدة. أما إذا كانت «امبراطوريتنا» المعاصرة تستطيع أن تصمم إجماعات عالمية تأييداً لقوتها وامتيازاتها، فهذا أمر يبدو مجالاً واسعاً للنقاش، على الأقل على أساس سياساتها بعد ١١ أيلول/سبتمبر.

٢ - تيارات اقليمية: دول آخذة بالضعف وفاعلون بارزون ليسوا دولاً

في المشهد السياسي العربي العام لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصولاً تقريباً إلى وقتنا الحاضر، برزت الدولة بصورة مطردة كسمة سائدة. وقد نمت بصورة مثيرة من حيث الحجم والإيرادات والقدرة القومية. كما أنها تمتعت - منذ البدايات - بدرجة معينة من الشرعية مستمدة من الصراع الناجح ضد الامبريالية الغربية في أشكالها المتباينة. وقد شرعت مجموعة من الدول في مشروع قومي - إصلاحى، يقوده أساساً ضباط عسكريون وشريحة من الطبقة المتوسطة مهنية وذات ذهنية إصلاحية.

وقد وضعت نظم الحكم السلطوية - الشعبية في هذه الدول إطار الأولويات العامة بمعايير التنمية الاقتصادية من خلال الاستيراد - الاستبدال - التصنيع، والمساواتية من خلال الإصلاح الزراعي وبتتر قوة مفرطي الثراء، والتعبئة لتوحيد الأمة العربية، والخلاص من نكبة فلسطين المحزنة، ومنع مخططات الامبريالية الجديدة الغربية على المنطقة العربية. أصبح الاتحاد السوفياتي بالنسبة إليهم موازناً إزاء التحرش الغربي، وأصبح أيضاً - إلى حد ما - نموذجاً لتنمية سياسية واقتصادية. انتهجت هذا الطريق مصر والجزائر وتونس وليبيا وسوريا والعراق واليمن الجنوبي كل على طريقته. كما أن مجموعة أخرى قبلت على نحو سلبي كثيراً من المشروع القومي، بما في ذلك الدور الرئيسي، دور الدولة، وفي الوقت نفسه اتخذت سمات نظام حكم ذات طابع «تقليدي» و«أبوي» صريح. شملت هذه المجموعة الأخرى العربية السعودية، وبلدان شبه الجزيرة العربية الأخرى الصغيرة، والأردن ولبنان والمغرب.

وخلافاً لنظم الحكم «القومية» كانت هذه النظم أكثر احتفاءً بأصالتهم الإسلامية مما كانت تُدرجها تحت أولوية أدنى. كثير من هذه الدول كانت دولاً ريعية - مصدرة رئيسية للنفط تأتيتها مباشرة إيرادات ضخمة للدولة أو للنظام الحاكم الملكي. طبقاتها الموسرة كانت مختارة أكثر مما كانت مقموعة، وكانت معدة لخطط تنمية لا «اشتراكية»: وكان توجهها الخارجي محبذاً للغرب كحصن ضد التحديات التي تفرضها الجاذبية الايديولوجية عبر القومية للدول «التقدمية». مع ذلك فإن كلتا المجموعتين من الدول كانت تمارس - بدرجات متباينة - استراتيجيات تعبئة شعبية متماسكة. ولم يكن التحرر السياسي، فضلاً عن الديمقراطية التعددية، مدرجاً على جدول أعمالها. كانت الدولة تقود وتؤطر جدول الأعمال العام: والمجتمع يتبعها، على نحو تفاضلي وسلبي. وجاءت الدولة العربية لحقبة ما بعد الاستعمار، ونظام الدولة، لتحل محل مركزاً خاضعاً في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حقبة النظام العالمي الخاضع لهيمنة الدولتين العظميين. ومع أقول نزعة الوحدة العربية في أعقاب هزيمة مصر جمال عبد الناصر في حرب عام ١٩٦٧ مع إسرائيل، لاحظ بعض المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط ما اعتقدوا أنه «نضوج» نظام الدولة العربي: دول فردية أخذت تصبح أكثر استقلالاً ذاتياً، أكثر اهتماماً بذاتها، أكثر اهتماماً بمصالحها، على النمط الذي رسمه فيبر، على النمط الوستفالي. كانت دول المنطقة تسلك وفقاً لما كان يمكن أن تطالبهم به نظرية العلاقات الدولية الهيكلية - الواقعية: كوحدات عقلانية تساعد نفسها، حساسة على نحو براغماتي تجاه التوزيع العالمي للسلطة. ومن منظور الدولتين العظميين المتنافستين، كان الشرق الأوسط منطقة نزاع بين كل منهما فيها كتل عميلة وصلت إلى نقطة محاكاة راعيها في ما أسماه الباحث مالكولم كير بـ «الحرب الباردة العربية» (Arab Cold War).

بدأت التضاريس العالمية والاقليمية تتحول في الثمانينيات من القرن الماضي. الدول التي كانت تبدو مهيمنة على مجتمعاتها بدأت تتصدع، عاجزة عن الاستمرار في الوفاء بوعودها الاقتصادية - الاجتماعية التي كانت قد عززت سلبيتها السياسية بصورة ضمنية. عقود من النمو الاقتصادي وصلت إلى نهايتها بانتهاء أسعار النفط في منتصف الثمانينيات. عانت نظم الحكم الريعية الغنية بالنفط تدنياً ضخماً في إيراداتها. وبدأت تخبو الصيغ الايديولوجية التقدمية من نظم الحكم. وبلغ النظام العالمي القائم على

القطبية الثنائية نهايته بانتهاء وزوال الاتحاد السوفياتي تاركاً الولايات المتحدة المهيمن الوحيد على اقتصاد عالمي يزداد تكاملاً وعلى نظام مالي مزود بالمعلومات بواسطة ايدولوجية صاعدة لليبرالية الاقتصادية والسياسية. أصبحت المؤسسات المالية الدولية - تحت نفوذ شديد من الولايات المتحدة - تتدخل في أكثر مسائل السياسة الداخلية حساسية في بلدان في أنحاء العالم، بما فيها معظم بلدان العالمين الإسلامي والعربي. كان يجري تفويض السيادة الوستفالية من الناحية العملية في كل مكان. وفي المجال العسكري، حيث الولايات المتحدة وحدها تملك قدرة على الوصول إلى أي مكان على الكوكب، أصبح «التدخل لأغراض إنسانية» (حتى في المرات التي فشل فيها هذا التدخل) يستخدم كلفت نظر للطغاة بأن «المجتمع الدولي» قد يتغلغل عسكرياً ضد النظم الحاكمة لأولئك الذين ينتهكون المعايير الدولية بطريقة سافرة.

وإذن فقد بدأت الدول - في أرجاء الوطن العربي - تضعف نسبياً. وأصبحت سلطوية نظمها الحاكمة الملحة تشير إلى خواء نظامها السياسي كله. في الوقت نفسه بدأت المجتمعات تبدي حيوية أكبر من ذي قبل، مع ظهور روابط ومنظمات غير حكومية أثناء عقد الثمانينيات الماضي لتضع تفصيلات جداول أعمال بديلة وأولويات بديلة، وإن كانت نادراً ما تشارك في عملية صنع السياسة. لاحظ العلماء السياسيون التيار الجديد وأنتجوا عدداً من الدراسات يصور نمو ما وصفه نورتون بأنه دراسات سياسية أكثر «اهتزازاً»، بينما تخضع في الوقت نفسه ما كان يعد في الماضي «دولة المخابرات» (أو شرطة الأمن القومي) ذات السلطة الشاملة والمستقرة لتفسيرات مراجعة، ربما كان أكثرها إقناعاً كتاب نزيه الأيوبي *Over-stating the Arab State*^(٦). مع ذلك لم يكن واضحاً أبداً إلى أين تفضي الطاقة المجتمعية الجديدة. وفي حين سعت شريحة من المثقفين ورجال الأعمال البارزين إلى الدفع للأمام بمشاريع للتحرر السياسي وإشاعة الديمقراطية، لم يبد أن هذه الشريحة كانت تكسب تأييداً شعبياً واسعاً. فكلما كانت جذور التيار المجتمعي تضرب بعيداً كانت تنتمي للإسلاميين. وعلى الصعيد العالمي كانت الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات الماضي تصارع لتحديد دورها، ما إذا كان دور «الحكم» أثناء إدارة كلينتون، أو ربما دور «الامبراطورية» كما يبدو ميل إدارة بوش أثناء سنتها الأولى في الحكم. ونظراً لحضور أمريكا المبالغ فيه في الشرق الأوسط، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبحكم صلتها النفطية ودعمها لإسرائيل، فإن توجيه السياسة الأمريكية ما كان يمكن إلا أن يكون ذا أثر كبير في الدول والمجتمعات معاً. ولكن، بالمعنى نفسه، لم يكن من الممكن تجاهل التطورات في المنطقة لوقت طويل من جانب واشنطن، بخاصة إذا كانت هذه التطورات تلقي رذاذها داخل الولايات المتحدة نفسها. وعلى خلفية من هذه الدول الآخذة بالضعف، والاختمار المجتمعي، والنظام العالمي الجديد، فإن التطورات التوأمية لتقانات المعلومات العابرة للقومية والشبكة السياسية في الوطن العربي تملك إمكانية تسريع التغير والتنازع والارتباب السياسي الاجتماعي.

Nazih N. Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (٦)
(London; New York: I. B. Tauris, 1995).

٣ - الشبكات والإسلام السياسي في النظام الجديد العالمي والاقليمي

إن إحدى السمات البنيوية الحاسمة للبيئة الجديدة العالمية والاقليمية هي بروز شبكات المعلومات العابرة للقومية كوسيط للتغيير - وكتحدٍ للقطب الواحد الأمريكي. وفي عصر المعلومات في وقتنا الحاضر - على حد قول كاستيلز - «تشكل الشبكات شكلاً اجتماعياً جديداً لمجتمعاتنا، ويعدل بث منطق الشبكات تعديلاً كبيراً تشغيل ونتائج عمليات الإنتاج والخبرة والسلطة والثقافة»^(٧). وهو يضيف:

«إن الشبكة هي مجموعة من نقاط تقاطع متواصلة في ما بينها. ونقطة التقاطع هي النقطة التي عندها يدخل منحني ليضع نفسه فيها. أما ما هي نقطة التقاطع - بتعبير حسي - فأمر يتوقف على نوع الشبكات الحسية التي عنها نتحدث... الشبكات بنيت مفتوحة، قادرة على التوسع بلا حدود، تدمج نقاط تقاطع جديدة طالما أنها قادرة على التواصل داخل الشبكة، أي طالما أنها تشارك في رموز الاتصالات ذاتها (مثلاً، قيم أو أهداف الأداء)»^(٨).

إن إحدى السمات البنيوية إلى سمة البيئة الجديدة العالمية والاقليمية هي بروز شبكات المعلومات العابرة للقومية كوسيط للتغيير وكتحدٍ للقطب الواحد الأمريكي.

والانترنت في بنية الشبكة، أو بقدر أكبر من الدقة، خبرة الشبكة هي القدرة على إنتاج واستهلاك واستثمار رأس المال الاجتماعي. يذكر كولمان (١٩٨٨ و ٢٠٠٠) - في مقالة متميزة - أن رأس المال الاجتماعي تحدده وظيفته، أي أنه منتج (يسمح «بإنجاز غايات معينة في غيابها ما كان يمكن أن يكون»)، وأنه «خلافًا لأشكال رأس المال الأخرى، فإن رأس المال الاجتماعي يكمن في صميم بنية العلاقات بين الأطراف الفاعلة وفي ما

بينهم كأفراد...». وهو يسوق أمثلة على جماعات مترابطة ثقافياً - أي متشابهة في شبكات - مثل سوق بيع الماس بالجملة أو سوق القاهرة القديم (البازار) الذي يولد فيه إحساس بالجماعة نوعاً من الثقة وبالتالي يدعم بصورة جماعية عملاً إنتاجياً. كما أن الحوالة الرسمية - شبكة التحويل النقدي - التي أصبحت الآن مشهورة كجزء من «النقود» الذي يعتقد أنه يدعم تنظيم «القاعدة»، من شأنها أن تشكل مثلاً آخر. إن إدخال رأس المال الاجتماعي ضمن شبكة ليس مقتضراً على مجتمعات مدنية لها قواعد ومؤسسات رسمية: إنها تقوم بعملها أيضاً في ما يدعوه روز (Rose) (٢٠٠٠) - مشيراً إلى روسيا - مجتمعات مناهضة للحدثة، توفر قنوات من أجل «جعل الأمور تنجز» حينما لا تعمل المؤسسات الرسمية. ويقودنا هذا إلى العالم العربي المعاصر.

إن انشغالنا الراهن بشبكات التقانة العليا و«حروب الشبكة» (إذا استخدمنا مصطلحاً يستخدمه رونفيلت أركيلا) يتم على الرغم من حقيقة أن المجتمع العربي قد

Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, Information Age; v.1 (Malden, MA: (٧) Blackwell Publishers, 1996), p. 410.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤١١.

اخترقه أداء الشبكات لوظائفها في عدد من المجالات. ويذهب دينو (Denoeux)، في دراسته المقارنة القيّمة للشبكات الثقافية في مصر وإيران ولبنان، إلى أن باستطاعة مثل هذه الشبكات أن تدعم إما الاستقرار السياسي أو زعزعة الاستقرار السياسي. إن باستطاعتها أن تستوعب التجزئ الذي الاجتماعي الدال على الاختلال الوظيفي والضياع الشخصي الذي يمكن - لولا ذلك - أن يسبب انقطاعات في المجتمعات الأخذة بالتحديث السريع في وجود حكومات قمعية. ولكن بالمعنى نفسه يمكن لهذه التفككات الاجتماعية أن تؤدي إلى تكوين شبكات مبنية على بدائل للرؤية الرسمية للمجتمع، ومن ثم تصل إلى حد تحدي النظام السياسي. فأين تقع نقطة الانقلاب من نظام إلى آخر؟

إن تطور الدولة العربية في حقبة ما بعد الاستعمار - كما لاحظنا آنفاً - اتخذ منحى سلطوياً في كل مكان تقريباً. وبينما بدأ التطور الاقتصادي الاجتماعي في توطيد البنية التحتية التي يمكن أن تدعم مجتمعاً مدنياً حيوياً، فإن النظم التي لا تشعر بالأمن، والنخب الجشعة والتبعات الايديولوجية، وأنواع النفوذ الدولي تلاقت لتخلق دولة مخابرات تشبه في الاستقلال الذاتي المجتمعي والتعددية وجداول الأعمال البديلة. ونتيجة لذلك فإن الأحزاب السياسية (غير تلك التي تتبناها نظم حكم الحزب الواحد) كانت ضعيفة، والانتخابات (حيثما جرت) كانت عادة من شؤون أختام الموافقة الجاهزة، وجماعات المصالح ونقابات العمال وما إلى ذلك أخضعت لرقابة حكومية مستمرة وتدخل حكومي مستمر. ووسائل الإعلام الجماهيرية هي أيضاً - مع استثناءات مهمة معينة - ضُمت إلى عملية المساعدة على تأطير جداول الأعمال السياسية لنظم الحكم. بالإضافة إلى هذا فإن حكم القانون كان أضعف من أن يحمي الفضاء المدني والسياسي، وكانت الأجهزة البيروقراطية والاقتصادات توجهها الدولة معروفة بعدم شفافيتها وعدم كفايتها وفسادها. وباختصار فإن البنى السياسية الرسمية لمجتمع مدني حيوي غائبة. وقد أجبرت المعارضة ذات الوزن المعبر - حتى إذا كانت قد برهنت على أنها موالية للنظام - على التحول إلى العمل السري بدرجة ما، أو على الأقل على أن تعمل من مكانة أدنى. فهل هناك ما يفاجئ - إذن - أن مثل هذه التيارات البديلة التي كان يمكن أن تبقى حية قد تبنت هياكل وثقافات شبكية (رسمية وغير رسمية)؟

إن الشبكات الإسلامية النزعة تبدو بالفعل ناجحة بشكل خاص، فإن مسحةً للشبكات السياسية الإسلامية الرسمية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، والأقل رسمية أو حتى الحركات السرية مثل الجماعات المصرية، والشبكات الشيعية في لبنان وإيران والعراق، والمجموعات الإسلامية الفلسطينية، والتنظيمات المماثلة في الشمال الأفريقي، وحتى تنظيم القاعدة ذي السمعة السيئة، يعطي انطباعاً بأن باستطاعتها جميعاً - وبكل المعايير - أن تحقق تقدماً في إنجاز جداول أعمالها. أولاً، في ما يتعلق بجدول الأعمال الرمزي، لا يتوجب على المرء أن يذهب بعيداً - كما يفعل بعض المؤلفين - ويدعي أن مسار السياسات العربية بأكمله أصبح متأسماً، لكي نلاحظ أن قائمة البرامج والمشاريع قد اختزلت في شعار «الإسلام هو الحل»، الذي تتردد أصداؤه في أعماق أفراد يتخبطون في توترات وتناقضات المجتمعات العربية المعاصرة. وعلاوة على هذا فإن تغلغل هذه الرموز - وبخاصة حينما ترتبط بشواغل قومية قائمة منذ وقت طويل - يمتد في أرجاء

المجتمع وليس هو مجرد شاغل للأعضاء. وهكذا فإن شبكة إسلامية مثل «القاعدة» تعوم في «بحر» مجتمعي مغد. وهذا هو السبب في أنه من الخطأ وصف القاعدة بأنها جماعة عبادة (Cult)، والسبب في أنه على الرغم من اعتناقها أفعالاً فظيعة أخلاقياً فإنها تتمتع على الأقل بدعم سلبي عبر شرائح اجتماعية وكذلك عبر قوميات.

ثانياً، وكما لاحظت ويكهام (Wickham) (١٩٩٦) في دراستها عن الإسلاميين في مصر (*Islamists in Egypt*) - التي تعتمد فيها على منظري الحركة الاجتماعية أمثال دوغلاس ماك ادام (Douglas McAdam) - فإن الشبكة نفسها تنتج جوائز رأس المال الاجتماعي لعضويتها بالإضافة إلى جداول الأعمال الواسعة التي يجري تقديمها. إن رموز الثياب والسلوك هي بين المفاتيح والضغط الاجتماعي التي تجذب الالتزام بالقضية وتدعمه. وخلال فترات التشدد في نظامي حكم أنور السادات وحسني مبارك هاجر الإسلاميون إلى الفضاءات الثانوية والمحمية في المجتمع المصري ليجدوا ملاذاً وليشرعوا في مبادرات جديدة للمشاركة في السياسات العليا. ثالثاً، يبدو أن الشبكات الإسلامية قادرة على توفير النقود في الحصّالات اعتماداً على شبكات اجتماعية وثقافية موجودة من قبل. ويمكن لتنظيم «القاعدة» - كما لاحظنا من قبل - أن يستخدم شبكات الحوالات المالية. ويقول بعضهم أن هذا التنظيم يستغل - من دون مقابل - شبكات تجارة العسل العربية. فهل مكنت شبكة أسرة أسامة بن لادن وشبكات أعمالها - بطريقة غير مباشرة - من تطوير شبكته السياسية؟

يبدو أن الشبكات الإسلامية تمتد في أصولها إلى «روابط المدرسة القديمة» التي كانت قائمة أيام المدارس والجامعات. وربما كان مؤسسو طالبان من خريجي كلية ديوباند (*) للاهوت. ويشكل منظمو الشبكات الشيعية مثل «أمل» و«حزب الله» و«الدعوة» روابط مستديمة في المعاهد الدينية في «قم»

و«النجف». وربما تكون الشبكات المصرية قد عبرت أولاً دروب الأزهر. أما المتطرفون من مسلمي أمريكا فقد كونوا شبكتهم في المساجد القائمة بين المحلات في شوارع جيرسي سيتي وبروكلين. كذلك فإن شبكات المعارضة الإسلامية ربما اعتمدت هي الأخرى على حصّالات النقود. إن كتاب بطاطو المتسم بالدقة المتناهية عن الشيوعيين العراقيين والبعثيين السوريين يكشف عن صلاتهم الداخلية الطائفية والمناطقية. وربما يكون مؤسسو الحزب السوري القومي الاجتماعي وحركة القوميين العرب قد استخدموا شبكات الخريجين والطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) كمنصة لمشاريعهم السياسية عبر القومية.

وأخيراً يمكن إقامة الدليل على أن شبكات الانترنت والتليفزيونات الفضائية يمكن

(*) معهد إسلامي في الهند (دار العلوم)، تأسس نتيجة انتفاضة مسلمي الهند عام ١٨٥٧ اختاره المنتمون

لحركة «طالبان» في ما بعد ليكون مركزهم لتلقي العلوم الإسلامية بعد أن انتشر تأثير المعهد الثقافي من الهند ومسلميها إلى أفغانستان (المحرر).

أن توسع بدرجة هائلة المدى العالمي للشبكات الإسلامية عبر القومية (وكذلك الشبكات اللاإسلامية). وسواء كنا بصدد برنامج للشيخ قرضاوي مفتوح للاتصالات الهاتفية على قناة «الجزيرة»، أو الجماعات الكبيرة التي تأسست إلكترونياً حول موقع «الإسلام على الخط» على الإنترنت، فإن هذه الجماعات في الفضاء السيبري، كما وصفه جون اندرسون، يمكن أن تشكل مجموعة تجنيد هائلة تستخدمها مستقبلاً الشبكات السياسية المكرسة.

ثالثاً: نزعة الانفراد الأمريكية تواجه شرقاً أوسط تمزقه النزاعات

تقف الولايات المتحدة اليوم - بكافة مقاييس القوة التقليدية - منفردة الساقين عبر الكرة الأرضية. وكما يلاحظ بروكس وولفورث (Brooks and Wohlforth) لا توجد قوة أو كتلة في الكفة الأخرى من الميزان يمكنها أن تجبر الولايات المتحدة على أن لا تفعل ما تريد أن تفعله في المضمار الدولي. وإدارة بوش يهيمن عليها تيار متشدد من المحافظين الجدد يشعر بارتياح مع أعباء الامبراطورية ويصر بكل عناد على أنه لا بد من أن تمارس القوة العظمى حتى يثبت أنها فعالة. وهؤلاء المحافظون الجدد هم من دعاة العقيدة المانوية(*) في تصورهم المفاهيمي لمثلي أدوار «الخير» و«الشر» الدوليين. إنهم يدعون لمعاقبة سريعة لمرتكبي الشرور، وهم فارغو الصبر إزاء حلفائنا التقليديين في أوروبا واليابان، هذا إذا لم نقل إنهم ينظرون إلى هؤلاء الحلفاء بازدراء سافر. وفي نظرهم فإن المشاريع المتعددة الأطراف - بالتأكيد - مرغوب فيها. فمثلاً، وزير الدفاع رامسفيلد ترمي استراتيجيته إلى بناء تحالفات كافية في الحرب على الإرهاب، ولكن نزعة التدخل الانفرادي لا تستبعد أبداً حينما تكون مصالح أمريكية جوهرية على المحك. ويقف موقف المعارضة من المحافظين الجدد أصحاب النزعة الدولية الليبراليين الذين يرون أنه بمرور الوقت سيثبت أن الغطرسة ونزعة الانفراد باهظة النفقات (هذا إذا لم تكن قاتلة) بالنسبة إلى الولايات المتحدة. (ويبدو أن النقد من اليسار، أمثال نعوم تشومسكي وادوارد سعيد مهمشون بصورة تكاد تكون تامة). ووجهة النظر هذه داخل إدارة بوش تكاد تكون محصورة في الوزير باول وآخرين من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية. وتعطي محاولة هاس لوضع تفاصيل «مبدأ» الإدماج مثلاً على هذه المقاربة «الأهدأ». إلا أنه يبدو أن أصحاب الاتجاه الأكثر اعتدالاً قد خبا نجمهم أمام المسؤولين المتشددين في «البنتاغون» وفي مكتب نائب الرئيس وفي الكونغرس، والذين تعاونهم وتحرضهم جوقة شوفينية النزعة من الصحف المحافظة وصفحات الرأي وقنوات التلفزيون الإخبارية.

إن المناطق العربية والإسلامية ضعيفة بشكل خاص إزاء الولايات المتحدة، إذا ما

(*) عقيدة فارسية قديمة أسسها «ماني» (٢١٦ - ٢٧٧م) ارتكزت على التقسيم القاطع لقوتي الخير والشر المتصارعتين، واللتين عبرت العقيدة عنهما بتصورات أخرى من قبيل النور والظلام، النظام والفوضى، وأحياناً الروح والجسد، حيث يصبح الواجب الأسمى في حياة الإنسان الفصل التام بين القوتين وإعلاء الخير على الشر، وبالمثل الروح على الجسد (المحرر).

قورنت بمعظم مناطق العالم الأخرى، وحكوماتها تعتمد بدرجة كبيرة على القدرة الأمريكية الأمنية والاقتصادية والتقانية. مع ذلك فإن من يتابع السياسات الأمريكية، خاصة منذ ١١ أيلول/سبتمبر لا يمكن أن لا يلاحظ خوف واشنطن وغضبها وإحباطها من هذه المنطقة. والحقيقة أن واشنطن الرسمية تعرّف هذه المنطقة بأنها الموقع الرئيسي للعدو في الحرب على الإرهاب. ويركز البعد المحلي لهذه الحرب على وضع الملفات الشخصية العرقية الدينية للعرب والمسلمين؛ أما البعد الخارجي فيركز على «المجموعات الإرهابية ذات الانتشار العالمي»، والتي ينظر إلى معظمها على أنها ذات مواقع أولية محلية في هذه المنطقة، بصرف النظر عن حضورها الذي يتخطى المنطقة في أكثر من ٨٠ بلداً.

والحقيقة أن واشنطن الرسمية تعرف هذه المنطقة (العربية والإسلامية) بأنها الموقع الرئيسي للعدو في الحرب على الإرهاب.

إن ثلثي «محور الشر» الثلاثي شرق أوسطي. وبعد أفغانستان فإن العراق مستهدف الآن باعتباره ميدان المعركة العسكرية التالي. وإلى جانب «القاعدة» فإن عدداً من المنظمات «الإرهابية» العربية، بما فيها «حزب الله» و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» قد خُصت بالذكر - بالإسم - من

قَبْلَ الرئيس بوش. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أن الرئيس (الأمريكي) يبدو قد قبل الدمج الذي قامت به حكومة شارون «لحربها الخاصة ضد الإرهاب الفلسطيني» مع حرب أمريكا ضد الإرهاب الدولي. فمن منظور واشنطن الامبريالي لا يهم كثيراً العداء الذي يكنه الرأي العام والمجتمع المدني في الوطن العربي لأمريكا؛ ومن ثم لا داعي للجوء إلى الدبلوماسية لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي قبل شن الحملة العسكرية التالية في الحرب على الإرهاب، وهي الحملة ضد العراق. إن هذا الموقف المحافظ الجديد يتذيل بلا حياة لجدول الأعمال الموالي لإسرائيل الذي يتبناه اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، والذي ينعكس بالمثل في الحزب الجمهوري (الذي يتحدى الديمقراطيين الآن بدرجة خطيرة على أصوات الناخبين اليهود) وفي الكنائس المسيحية الأصولية.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر من المناسب انتقاد الطريقة التي تدار بها حتى الآن الحرب على الإرهاب. إذ يبقى المحافظون الجدد وأصحاب التيار الرئيسي من صناع الرأي يطلقون دعوات تحقيق النصر، وبإمكانهم في الحقيقة أن يشيروا إلى إنجازات مهمة تمت في أفغانستان، وإضعاف تنظيم «القاعدة»، وتعزيز التعاون بدرجة كبيرة بين الحكومات في مجالات المخابرات وضغط القانون، ودعم الدفاعات الداخلية. لكن ثمة مراقبين لا يظهرون هذا القدر من التفاؤل المفرط. إن بعض المحللين العسكريين والأمنيين، ممن لهم توجه مهني أو وسطي، يخطئون حملة أفغانستان^(٩)، سواء من حيث التصور المفاهيمي للحرب على الإرهاب أو تنفيذها^(١٠).

(٩) انظر على سبيل المثال: Michael E. O'Hanlon, «A Flawed Masterpiece», *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 3 (May-June 2002).

(١٠) انظر على سبيل المثال: Grenville Byford, «The Wrong War», *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 4 (July-August 2002).

ومن حيث الخطة لشن ضربة استباقية ضد العراق^(١١). وأما الأصوات التي نادراً ما تُسمع من اليسار، أو تسمع خافتة للغاية - مثل إيمانويل والرستين (Immanuel Wallerstein)^(١٢)، فتنازع بصورة حادة الطرح السائد وتذهب إلى أن ١١ أيلول/ سبتمبر إنما يمثل نكسة معتبرة لمركز أمريكا العالمي ويمثل مساراً تاريخياً هابطاً، الكلمة الأخيرة فيه ستكون لأولئك الذين استبعدتهم الغطرسة الأمريكية. يكتب والرستين قائلاً:

من منظور واشنطن الامبريالي لا يهم كثيراً العداء الذي يكنه الرأي العام والمجتمع المدني في الوطن العربي لأمريكا ولا داعي للدبلوماسية لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

«لكن تفسيرات المتشددین خاطئة وستسهم فقط في انحدار الولايات المتحدة وتحويل هبوطها التدريجي إلى سقوط مدو أسرع بكثير. وعلى وجه التحديد فإن المقاربات المتشددة ستخفق لأسباب عسكرية واقتصادية وايدولوجية... مع ذلك فإن الاستجابة الأمريكية لا ترقى إلى أكثر من كونها عملية لوي ذراع متغترسة. وللغطرسة سلبياتها. فإن المراهنة على الأوراق تعني ترك القليل للمرة التالية، ومن المؤكد أن الإذعان يولد مزيداً من الازدراء. لقد اكتسبت الولايات المتحدة خلال السنوات المائتين الأخيرة قدراً كبيراً من الصديقة الايديولوجية، أما في هذه الأيام فإن الولايات المتحدة تبدد من هذه الصديقة بسرعة تفوق تبديدها لمخزونها من فائض الذهب لديها في عقد الستينيات من القرن الماضي».

والنقاد الأوروبيون ينتقدون ويظهرون انزعاجهم بالدرجة نفسها. يكتب بيير كونيزا (Pierre Conesa) وأوليفيه ليبك (Olivier Lepick) في لوموند ديبلوماتيك^(١٣):

«إننا ندخل حقبة ارتياب كبير. فالأمن الدولي يعتمد الآن على الموقف الانفرادي لدولة عظمى أظهرت باطراد رغبة في عدم الالتزام بأية معاهدات دولية أو بالقانون الجنائي الدولي. هذا واضح من رفض الولايات المتحدة الاعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية، ومنذ البداية بالمحاكم الخاصة لمحكمة أعضاء شبكة «القاعدة». والرئيس بوش يلعب دور الشرطي الدولي، يختار أهدافه التالية، لا من بين البلدان التي ترتبط بالإرهاب - الأمر الذي كان يمكن أن يكون التطور المنطقي من الهجوم الأفغاني - وإنما من بين بلدان انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهذه تشكل خطراً مختلفاً. وعلى الرغم من الاتفاق الأمريكي - الروسي في ٢٦ أيار/مايو على عدد الرؤوس النووية فإن ما نرى ليس نهاية نزاع السلاح، إنما لا نظام عالمياً جديداً».

(١١) انظر مثلاً: William A. Galston, «Why a First Strike Will Surely Backfire», *Washington Post*, 16/6/2002.

Foreign Policy, no. 131 (July-August 2002).

Pierre Conesa et Olivier Lepick, dans: *Le Monde diplomatique* (juillet 2002).

(١٢)

(١٣)

أما بالنسبة إلى التقييمات العربية فإن كلمات عبد الباري عطوان، رئيس تحرير صحيفة القدس العربي تتحدث بذاتها:

«الرئيس بوش يدعو اليوم لاستبدال عرفات. وغداً سيرسل بوارجه وطائراته للإطاحة بالرئيس صدام حسين، وفي يوم بعد غد سيشير على إسرائيل بأن تغير نظامي الحكم في سوريا ولبنان بذريعة تأييدهما للإرهاب. وفي اليوم الذي يلي ذلك سيتهم الرئيس مبارك بانتهاك حرية العبادة الدينية ويتهم صحافته بأنها معادية للسامية، ثم يؤيد انقلاباً ضده شبيهاً بذلك الذي وقع في فنزويلا. وعندئذ سيختار الرئيس الأمريكي لون ملابسنا والطعام الذي نأكل، وربما حتى من نتزوج. وأي اعتراض على ذلك يعني دعماً للإرهاب وللعداء للسامية»^(١٤).

وكما لاحظنا في البداية فإن استدامة امبراطوريات الماضي ونجاحها يمكن أن يعزى إلى قدراتها العسكرية والبيروقراطية، ولكن أيضاً إلى قدرتها على غرس شعور بالشرعية. إن أمريكا اليوم تتمتع بقوة عسكرية واقتصادية لم يسبق لها مثيل، في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم؛ إنها حتى تمارس نفوذاً ثقافياً معتبراً. لكن هل تملك أمريكا السلطة الأخلاقية لإنجاز الأهداف الذاتية التي تعلنها، وبخاصة كسب الحرب على الإرهاب، في منطقة حيث قيم السيادة والاستقلال والكرامة، وإن تكن قد بليت، لا تزال يعتز بها على نطاق واسع؟ إن مزيداً قليلاً من الحوار وقدر أقل قليلاً من الحوار الداخلي (المونولوج) يمكن أن يفيد □